

# الجيش العراقي بعد 2003: الحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية راسخة

## الإطار المفاهيمي للعقيدة العسكرية

يعتبر تطور العقيدة العسكرية عنصراً أساسياً في التاريخ العسكري، فكلما توسعت وتنوعت أدوات الصراعات المسلحة والتهديدات الأمنية، كانت هنالك حاجة لتطوير العقيدة العسكرية. يعد مصطلح "العقيدة العسكرية" من المفاهيم المركبة المتعددة الأبعاد، التي تتطلب إطلاع واسع على الأدبيات العسكرية. فدائماً ما يحصل الخلط بين العقيدة العسكرية ومفاهيم عقائدية أخرى، مثل العقيدة السياسية، العقيدة الدينية، العقيدة الفكرية. وفي الوقت نفسه يتم الخلط بين مفهوم العقيدة العسكرية ومفاهيم عسكرية أخرى، كالإستراتيجية العسكرية، والسياسة الدفاعية.

تختلف تعريفات "العقيدة العسكرية" باختلاف مدارس الفكر العسكري، كما أنها تختلف باختلاف طبيعة تهديدات الأمن القومي لكل بلد. التعريف الأكثر إيجازاً للعقيدة العسكرية هو "إنها مجموعة المبادئ الأساسية التي توجه القوات المسلحة لبلد ما في سعيها لتحقيق أهداف الأمن القومي". بمعنى أن العقيدة العسكرية هي التي تجعل الإمكانيات العسكرية مؤثرة وفعالة، وهي التي تحول الإمكانيات العسكرية إلى قدرات عسكرية. لقد كانت مهمة بناء عقيدة عسكرية راسخة للجيش العراقي بعد 2003، من أصعب التحديات التي واجهت المؤسسة العسكرية العراقية.

## واثق السعدون



إن العقيدة العسكرية هي التي تجعل الإمكانيات العسكرية مؤثرة وفعالة، وهي التي تحول الإمكانيات العسكرية إلى قدرات عسكرية. لقد كانت مهمة بناء عقيدة عسكرية راسخة للجيش العراقي بعد 2003، من أصعب التحديات التي واجهت المؤسسة العسكرية العراقية.



شاملة، تتراوح من السياسات والإجراءات التي تطبقها الفروع العسكرية الرئيسية لجيش معين، وصولاً إلى التكتيكات والتقنيات التي يتم تدريسها للجنود الجدد أثناء التدريب.

ترتكز عملية بناء العقيدة العسكرية على مستويات ادارة الحروب والصراعات المسلحة، لذلك فإن العقيدة العسكرية تبنى في ثلاثة مستويات، المستوى الاستراتيجي، المستوى العملياتي، المستوى التعبوي (التكتيكي).

في المستوى الاستراتيجي، يعتمد بناء العقيدة العسكرية على تحديد العقيدة الشاملة للدولة، التي يجب أن تتضمن توجهات ثابتة للسياسة الوطنية (الداخلية والخارجية)، وتحديد مصادر الخطر على الأمن القومي للبلد.

بأنها" المبادئ الأساسية التي تسترشد بها القوات المسلحة في أعمالها دعماً للأهداف الوطنية. هذه المبادئ ثابتة ولكنها تتطلب حكماً وتقييماً مستمراً خلال تطبيقها".

بمعنى أن أهداف العقيدة العسكرية هي ليست عقائدية بالمنظور الفكري، وانما هي دليل عمل يهدف إلى الارشاد والمشورة، ولضمــــان الإستخدام الأفضل للإمكانات العسكرية على أساس الخبرات العملية. في الجيوش الرصينة، يجب أن تكون صياغة العقيدة العسكرية وتطويرها عملية إبداعية مستمرة، تأخذ بنظر الاعتبار تجارب تلك الجيوش، واحتياجاتها مقارنةً بالتهديدات الأمنية التي تواجه بلدانها، وإمكانياتها الحالية والمستقبلية، والتطورات التقنية في المجالات العسكرية. إن عملية بناء العقيدة العسكرية عملية واسعة

إن مناقشة العقيدة العسكرية دائماً ما تتم في أوساط النخب والقيادات العسكرية العليا، ويصعب على الجنود العاديين وحتى الضباط من الرتب الصغيرة فهم واستيعاب العقيدة العسكرية لجيوشهم بشكل كامل. ولكن تطبيقات العقيدة العسكرية تؤثر وتتأثر بالدرجة الأساس بأداء أبسط جندي خلال القتال، وفي أوقات السلم أيضاً. وهنا تكمن أهمية العقيدة العسكرية للجيوش.

تعرف العقيدة العسكرية في الجيش الأمريكي بأنها "المبادئ الأساسية التي توجه بها أعمال القوات العسكرية أو عناصرها لدعم الأهداف الوطنية". بينما تعرف العقيدة العسكرية في جيش روسيا الاتحادية بأنها " رؤية الدولة المعتمدة رسمياً بشأن الإستعداد للدفاع المسلح والحماية المسلحة للاتحاد الروسي". أما حلف الناتو فإنه يعرف العقيدة العسكرية



في المستوى العملياتي، يعتمد بناء العقيدة العسكرية على تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن تنتهجها الفروع الرئيسية للقوات المسلحة، لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها مسبقاً في المستوى الاستراتيجي.

في المستوى التعبوي، يعتمد بناء العقيدة العسكرية على تحديد المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات والوحدات العسكرية المرتبطة بالفروع الرئيسية للجيش، لغرض القيام بواجباتها وإنجاز المهام المطلوبة منها كجزء من القوات المسلحة.

إن العقيدة العسكرية لجيش ما يجب أن تحدد الأداء والسلوك المتوقع من ذلك الجيش خلال الصراع المسلح، على مستوى الفروع القتالية الرئيسية لذلك الجيش، وعلى مستوى الوحدات القتالية لذلك الجيش، وعلى مستوى السلوك والأداء القتالي الفردي للضباط والجنود في ميدان القتال. في مستوى السلوك الفردي في المعارك تبرز بوضوح الوظيفة الأخلاقية للعقيدة العسكرية. بعض الأدبيات العسكرية تطلق على عملية تحديد الأداء والسلوك القتالي للجيش مصطلحات مثل "العقيدة القتالية" أو "الذهب العسكري"، وتعدّه عنصر جوهري من عناصر العقيدة العسكرية.

إن صياغة العقيدة العسكرية لجيش ما، يجب أن تتضمن أجوبة للأسئلة الآتية: من نقاتل (تعريف العدو بوضوح)؟ لماذا نقاتل (أهداف الصراع

المسلح)؟ بماذا نقاتل (الأسلحة والمعدات)؟ كيف نقاتل (هيكلية القيادة والسيطرة على القوات، تنظيم الجيش، تعبئته القتالية، قواعد الاشتباك، التدريب المطلوب، الخطط العسكرية، القوات المساندة)؟ أين نقاتل (الحدود الجغرافية لعمل القوات المسلحة طبقاً لمصالح الأمن القومي للبلد)؟

في الإطار المادي يعتمد بناء العقيدة العسكرية على الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية للدولة، أما في الإطار النظري فإن بناء العقيدة العسكرية يعتمد على العناصر الآتية:

- 1- تحديد المصالح الوطنية للبلد.
- 2- تحديد مصادر التهديد للأمن القومي للبلد.
- 3- تحديد طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية للبلد.
- 4- الإستفادة من الخبرات والتجارب السابقة للمؤسسة العسكرية.
- 5- الإستفادة من أدبيات الفكر العسكري السابقة حول موضوع العقيدة العسكرية.
- 6- دراسة وتحليل الصراعات المسلحة السابقة.
- 7- اعتماد مبدأ المشاركة وتبادل المشورة في القيادة والتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية.

## معوقات بناء عقيدة عسكرية راسخة للجيش العراقي بعد 2003

بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003، قامت سلطة الاحتلال الأمريكي بحل

(إلغاء) المؤسسة العسكرية العراقية السابقة، لكن هذا الإلغاء لم يتم بطريقة حكيمة ومنظمة، بل بطريقة فوضوية، أدت إلى محو الهيكل المادي والبشري والمعنوي للجيش العراقي السابق من الوجود. مما حرم المؤسسة العسكرية الجديدة التي تشكلت فيما بعد من عنصر مهم من عناصر بناء العقيدة العسكرية، وهو الإستفادة من الخبرات والتجارب السابقة للجيش العراقي على المستوى المؤسسي، حيث لم تتمكن المؤسسة العسكرية الجديدة سوى الإستفادة من خبرات الجيش العراقي السابق على المستوى الفردي، من خلال ضباط الجيش العراقي السابق الذين أعيدوا للخدمة في الجيش الجديد.

تمكنت المؤسسة العسكرية العراقية بعد 2003 من استعادة بناء الجيش العراقي وتطويره في جوانب التنظيم والتسليح والتجهيز، ولكن من المعتقد أن جهود بناء العقيدة العسكرية للجيش العراقي ما زالت تواجه المعوقات.

واجهت المؤسسة العسكرية العراقية بعد 2003، أنواعاً متعددة من التهديدات الأمنية للبلد، التي كان عليها التعامل معها خلال فترات زمنية قصيرة ومتداخلة، وفي ساحات قتال منتشرة في عموم جغرافية العراق، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية، والمليشيات المنفلتة، وعصابات الجريمة المنظمة. هذه التهديدات فرضت على المؤسسة العسكرية العراقية الدخول في صراعات مسلحة ذات طبيعة مختلفة عن الصراعات التي كانت

تواجهها قبل 2003، وهذا يتطلب أنماط جديدة من التدريب والتخطيط العسكري، ولكن بسبب كثافة الواجبات والمهام على المؤسسة العسكرية العراقية، لم يتسنى لهذه المؤسسة وقت كافٍ لإجراء تدريبات عالية المستوى على أنواع القتالات الجديدة التي ظهرت في الساحة العراقية، لتطوير قدرات الجيش القتالية، كما لم يتسنى وقتاً كافياً لقيادات تلك المؤسسة لدراسة وتحليل الصراعات المسلحة السابقة والحالية والمحتملة، وهذه كلها عناصر مهمة لبناء العقيدة العسكرية.

ارتكز النظام السياسي الذي تأسس في العراق بعد 2003 على "المحاصصة" الطائفية والقومية. نظام المحاصصة هذا أدى إلى نشوء مراكز قوى متعددة في العراق، جميعها امتلكت القدرة على التأثير في القرار السياسي (الداخلي والخارجي) والأمني في ذلك البلد، وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 تمثل أحد مراكز تلك القوى، ولم تكن تمثل المركز الأقوى، وبالتالي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة حماية المؤسسة العسكرية من تأثيرات وتدخلات الأطراف التي تقاسمت القوة والنفوذ في عراق ما بعد 2003، مما أنتج عدم وضوح في طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية للبلد، وهذا يعد نقص في مستلزمات بناء العقيدة العسكرية.

وجود أطراف متعددة لها القدرة على التأثير في القرار السياسي (الداخلي والخارجي) للعراق بعد 2003، أحدث خللاً في العقيدة الشاملة

للدولة، حيث اختلفت تلك الأطراف فيما بينها على تحديد المصالح الوطنية للبلد، وعلى تحديد مصادر التهديد للأمن القومي للبلد، هذا الإختلاف يقوض أية جهود لصياغة عقيدة عسكرية راسخة للمؤسسة العسكرية العراقية.

نظام المحاصصة الطائفية والقومية المعتمد في العملية السياسية، فرض محاصصة مشابهة في توزيع المناصب ومنح الرتب في المؤسسة العسكرية العراقية بعد 2003، وهذا النهج يقلل من الاعتمادية على الكفاءة في الترقيات العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى فأن وصول القيادات العسكرية إلى مناصبهم عبر بوابة المحاصصة، ربما سيضعف من إمكانية المؤسسة العسكرية على بلورة رؤية موحدة للمصالح الوطنية وللتحديات والمخاطر على الأمن القومي، مما سيضر بمبدأ المشاركة وتبادل المشورة في القيادة والتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، وهو أحد العناصر المهمة لبناء العقيدة العسكرية.

شهد العراق بعد 2003 وجود عدة تشكيلات وفصائل مسلحة إلى جانب الجيش العراقي، بعضها ضمن إطار الدولة قانونياً وإدارياً، ولكنها سياسياً تتبع جهات أخرى. تلك الفصائل المسلحة تمسك الآن قواطع عمليات عسكرية، ولها واجبات محددة ضمن الخطط الأمنية في العراق، وبالتالي هذا الأمر يحتم على الجيش العراقي التعاون والتنسيق مع تلك الفصائل، واحتسابها قوات مساندة عند وضع الخطط والاستراتيجيات العسكرية للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية. ولكن اختلف المرجعيات

السياسية لتلك الفصائل المسلحة يضعف عناصر القيادة والسيطرة والتنسيق في الأوامر والقرارات وتبادل المعلومات الأمنية بين الجيش العراقي وتلك الفصائل. وبالتالي فقدان هذه العناصر أيضاً تعد من عوائق بناء العقيدة العسكرية.

كخاتمة، من أجل نجاح الجهود التي تبذلها المؤسسة العسكرية العراقية، في توفير المستلزمات المادية والنظرية لبناء العقيدة العسكرية، يجب أن تعزز تلك الجهود بتوفير العناصر الآتية:

-توحيد الرؤية للمصالح الوطنية وللتحديات التي تواجه الأمن القومي.

-تعزيز الشعور بالهوية الوطنية العراقية داخل المؤسسة العسكرية، ومنع الترويج للهويات الفرعية (القومية والطائفية) داخل المؤسسة العسكرية.

-استقلالية تامة للمؤسسة العسكرية وحمايتها من تأثيرات وتدخلات الأطراف السياسية المختلفة.

-اعتماد الكفاءة مبدأً أساساً في تخصيص المناصب وفي الترقيات العسكرية.

-توحيد منظومة القيادة والسيطرة والتنسيق في اصدار الأوامر والتعليمات وتبادل المعلومات، لكل القوات المسلحة العاملة ضمن إطار الدولة. ■

واثق السعدون: باحث واكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز اورسام.